في افتتاح أعمال المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي :

رئيس مجلس القضاء: بناء الدولة الحديثة لن يتأتى إلا بقضاء مستقل نزيه ومحايد

السماوي : السلطة القضائية تؤكد أهمية الحفاظ على أمن واستقرار ووحدة الوطن

■ صنعاء / سبأ:

افتتح رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور علي ناصر سالم، أعمال المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي، الذي ينعقد على مدى ثلاثة أيام بمشاركة أكثر من 2500 قاض وعضو نيابة عامة يمثلون أعضاء الجمعية العمومية للمنتدى القضائي تحت شعار "القضاء المستقل أساس بناء الدولة المدنية الحديثة .

وفي الجلسة الافتتاحية التي حضرها عدد من الوزراء وأعضاء مجلس النواب والشورى القى رئيس المجلس كلمة رحب فيها بالحضور جميعا .. مثمنا التجاوب والحضور الكبير للقضاة وأعضاء النيابة في المشاركة في أعمال المنتدى الذي يأتي بعد انقطاع دام أكثر من 16 عاما .

وعبر عن تهاني وتبريكات أعضاء مجلس القضاء لانعقاد هذا المؤتمر ، وتطلعهم الى ان يكون خطوة جديدة تدفع بالعملية القضائية الى مسارات أفضل.

وقال:" ان انعقاد المؤتمر في هذا الأجواء المفعمة بروح التفاؤل والوفاق والإخاء والوئام لهو المبدأ التوافقي الذي اخرج اليمن من الصعوبات التي عاشها في 2011 م ، مبدأ الوفاق والاتفاق الذي رفع سمعة اليمن عاليا في المحافل الدولية " .

ودعا رئيس مجلس القضاء المشاركين إلى مراعاة مبدأ الوفاق والاتفاق أثناء مناقشاتهم للنظام الأساسي للمنتدى كونه صمام الأمان للوصول إلى الأهداف المرجوة منه في تعزيز استقلالية القضاء وإصلاح الشأن القضائي .

وأشار الى أن بناء الدولة المدنية الحديثة لن يتأتى إلا بنظام قضائي مستقل نزيه ومحايد بعيدا عن كافة المؤثرات الحزبية والولاءات الشخصية والمناطقية وغيرها من العيوب.

وأشاد رئيس مجلس القضاء الاعلى بالنجاحات التي حققها مؤتمر الحوار الوطني .. آملا ان يوصل البلاد الى بر الامان ويحقق ما يصبو إليه أبناء الشعب اليمني في إيجاد دولة ديمقراطية مدنية حديثة يسودها النظام والقانون .

ولفت إلى ان مجلس القضاء الأعلى تواصل مع مؤتمر الحوار الوطني حول رؤاه بشأن وضع السلطة القضائية في الدستور الجديد .. موضحا ان الدستور الحالي تضمن عدداً من المكاسب الدستورية التي ضمنت استقلال القضاء ماليا وإداريا وقضائيا ، وهو ما تميز به الدستور اليمني عن الدساتير العربية.

وأشار الى انه تم اقتراح العديد من المسائل المهمة من اجل ضمان استقلالية القضاء ونجاح مهام السلطة القضائية على جميع المستويات بما يخدم العدالة في اليمن.

ولفت إلى الجهود المبذولة من قيادة السلطة القضائية في إيجاد نظام للتأمين الصحي لأعضاء السلطة القضائية ، حيث تم تشكيل لجنة من القضاة وأعضاء المنتدى.. مشيراً إلى انه بعد انتهاء المؤتمر سيتم العمل على مراجعة ما توصل إليه في هذا الجانب للوصول الى هذا النظام واخرجه الى حيز التنفيذ.

من جانبه أكد رئيس المنتدى القضائي – رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي أن الهيئة التنفيذية للمنتدى سعت جاهدة منذ وقت طويل إلى عقد هذا المؤتمر وحالت دون ذلك صعوبات سياسية ومادية.

وأوضح انه بمجرد توفر الدعم المادي والذي تم توفيره من خلال استقطاع مبلغ أربعة ملايين شهريا من ميزانية السلطة القضائية لصالح المنتدى، تم الإقرار وعقد العزم للتحضير وإقامة المؤتمر.

وقال إن المؤتمر ينعقد واليمن يمر بمرحلة انتقالية، لكننا توكلنا على الله وبمباركة من رئيس الجمهورية، حيث الهدف هو تعزيز المنتدى القضائي بهيئة إدارية جديدة وتعديل النظام الأساسي بما يتواكب مع المرحلة الجديدة لليمن الحديث وكذلك لترسيخ استقلال السلطة القضائية.

وأضاف:" إن السلطة القضائية جاءت تؤكد للمتحاورين في مؤتمر الحوار على أهمية الحفاظ على امن واستقرار ووحدة الوطن والمساهمة في بناء الدولة المدنية الحديثة بإيجاد قضاء نزيه وعادل ".

وأشار إلى أننا اليوم بحاجة إلى نقابة مهنية مستقلة، ولهذا نضع بين أيديكم مشروع تعديل النظام الأساسي للمنتدى القضائي للاطلاع عليه وإثرائه بالملاحظات والمقترحات لإقراره وبما يسهم في تعزيز دور المنتدى في خدمة الشأن القضائي".

وأكد ان استقلال القضاء أمر مهم ينبغي المثابرة عليه ، حيث أن البيئة مناسبة للخروج بتوصيات حازمة إلى مؤتمر الحوار تؤكد للجميع أن القضاء مستقل وإدارة شؤونه لن تكون إلا من داخل السلطة القضائية.

ودعا القاضي السماوي المشاركين إلى تغليب المصلحة الوطنية والنظر في مصلحة اليمن واليمنيين في كل أعمال المؤتمر وبما يعزز العدالة في السلطة القضائية، والخروج بتوصيات ونتائج تنير الطريق للمتحاورين في مؤتمر الحوار بشان استقلال القضاء وبناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام وسيادة القانون وتجاوز الخلافات والعمل على ترسيخ امن واستقرار ووحدة اليمن.

وأعرب رئيس المحكمة العليا عن الشكر لكل أعضاء السلطة القضائية الذين تجرعوا عناء السفر من جميع المحافظات للمشاركة في هذا المؤتمر، منوهاً بالجهود المبذولة من قبل اللجنة التحضيرية.

إلى ذلك أشار رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي القاضي يحيى الماوري إلى أهمية المؤتمر الذي ينعقد في ظروف استثنائية جسد فيها القضاة – من خلال حضورهم ومشاركتهم – الوحدة الوطنية بأسمى معانيها وابهى صورها في التلاحم والتكاتف.

واستعرض القاضي الماوري الجهود التي بذلتها اللجنة التحضيرية في الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر كمهمة وطنية وواجب شرعي تحملت من خلالها اعباء كبيرة تم تجاوزها بفضل تعاون وتكاتف جميع اعضائها وبمساندة قيادة السلطة القضائية وبمباركة من رئيس الجمهورية .

فيما أكد نقيب المحامين اليمنيين عبدالله محمد راجح في كلمة له بهذه المناسبة ان انعقاد المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي في هذه الظروف الحرجة والصعبة يتطلب استيعاب المتغيرات والسير نحو بناء أساس حقيقي لدولة القانون والمؤسسات من خلال وجود إصلاحات قضائية جادة وصادقة تعزز استقلالية القضاء وحياديته .

وأشار الى انه لا يمكن لأي دولة الانتقال إلى بناء دولة النظام والقانون والتعددية السياسية وحق الأفراد في ممارسة العمل الديمقراطي مالم يكن هناك قضاء قوي ونزيه ومستقل يحمي الديمقراطية ويحقق الاستقرار ويحمي الأفراد من أي انتهاكات او ظلم او فساد أيا كان مصدره .

وأكد أهمية أن تعي كل سلطات الدولة أن وجود قضاء قوي ومستقل هو السبيل الوحيد لوجود حكم رشيد خال من العنف والفساد والظلم والاستبداد ،وهو السياج لأي عدوان أو فوضى تدمر البلاد ، وأن تدرك وباهتمام بالغ أن القضاء هو الحصن الحصين لديمومة النظام وحماية السلطان لأن العدل أساس الحكم والتنمية والحياة الكريمة.

ولفت الى ان معاناة القضاة والمحامين كثيرة وكبيرة، سببها عدم عدم احترام القانون وغياب دور الأجهزة الرقابية والتراخي في ضبط المعتدين والفاسدين .. متمنياً ان يخرج المؤتمر بتوصيات وقرارات عملية وبعيدة عن أي مصالح ضيقة ، وإقرار مشروع إسكان للقضاة والمحامين ،وميثاق شرف بين القضاة والمحامين .

من جانبها نوهت نائب أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الدكتور أفراح الزوبة، بالأهمية البالغة للمؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي ،الذي يعول عليه أبناء الشعب اليمني الخروج بنتائج وقرارات تسهم في مسيرة التحول الايجابي الى مستقبل أفضل لكل اليمنيين .

وأكدت أن مؤتمر الحوار الوطني يعي الدور المهم الموكل للقضاء في بناء الوطن وصياغة مستقبله وحراسة حقوقه وتامين أنظمته وتشريعاته ،ونسجل اعجابنا وتقديرنا لقضاة اليمن وما سجلوه من تاريخ مشرف في الحفاظ على مكتسبات الوطن وحقوق المواطن .

وعبرت عن أملها في أن تمثل مخرجات المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي إضافة نوعية لمؤتمر الحوار الوطني لبناء الدولة اليمنية وصياغة مستقبل الأجيال القادمة ، ومسيرة الوطن وتلبي تطلعات المواطن.

المركز الإقليمي للتراث العالمي يعلن خطته لإنقاذ مدينة زبيد

■ المنامة / سبأ:

أشاد وزير الثقافة الدكتور عبد الله عوبل بالدعم المادي والفني الذي تقدمه مملكة البحرين ممثلة في وزارة الثقافة لمدينة زبيد التاريخية المهددة بالإزالة من قائمة التراث العالمي الانساني.

وكانت وزيرة الثقافة في مملكة البحرين رئيسة المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي الشيخة مي بنت محمد آل خليفة قد أعلنت أمس الأول أن المركز أخذ على عاتقه مسئولية انقاذ موقع مدينة زبيد وتحمل كافة النفقات المادية، وتوفير كافة الكوادر المتخصصة لإنقاذ المدينة.

وأشاد الدكتور عوبل بدعم مملكة البحرين وقال:" ان مملكة البحرين قامت بخطوة هامة جدا تجاه اليمن فالحفاظ على موقع اثري في دولة شقيقة له اهمية تاريخية واخلاقية كبيرة، فهو يعني المساهمة في الحفاظ على هوية وتاريخ هذا البلد".

وأوضح الدكتور عبد الله عوبل في تصريح لوكالة أنباء البحرين "بنا" أن مدينة زبيد تتميز بالهندسة المعمارية التي تعكس الطابع الاسلامي وهي متفردة بين جميع المدن اليمنية، مشيرا إلى ان هذا التفرد ادخلها في قائمة التراث العالمي، مؤكدا ان اليمن لم تتقدم بطلب تسجيلها في هذه القائمة، وانما تفردها وتميزها المعماري منحها هذا الحق، موضحا ان الزحف المعماري وضعف الحماية للمواقع الاثرية، أديا إلى تشويه المدينة مما يهددها بالإزالة من قائمة التراث الانساني العالمي، مشيرا إلى أن الدعم البحريني يأتي في إطار الدعم الدولي الذي دعت إليه اليمن ولجنة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو لإنقاذ مدينة زبيد التاريخية واخراجها من قائمة الخطر.

وأكد الدكتور عوبل أن مملكة البحرين ممثلة في وزارة الثقافة قدمت إلى اليمن أغلى أنواع الدعم وهو دعم التراث الشاهد على حضارة الشعب اليمني، مضيفا "لن ننسى هذه الوقفة لمملكة البحرين وسيظل هذا الموقع يحتفظ بالبحرين في القلب لأنها في يوم ما انقذته من الإزالة".

وكانت وزيرة الثقافة في مملكة البحرين رئيسة المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي الشيخة مي بنت محمد آل خليفة قد أكدت أمس الأول أن المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي يعمل حاليا على ملف مدينة زبيد اليمنية التاريخية، عقب تقدمها بطلب للمركز لتوفير فرق بحثية متخصصة لتقييم موقع مدينة زبيد المسجل خطرا والمهدد بالإزالة من قائمة التراث العالمي.

وأوضحت الوزيرة في تصريح لوكالة انباء البحرين" بنا" أن مدينة زبيد طالبت بوضع خطة لإنقاذ الموقع المهدد بالإزالة من قائمة التراث الانساني العالمي ، وعلى اثر هذه المطالبة أخذ المركز على عاتقه مسئولية انقاذ موقع مدينة زبيد وتحمل كافة النفقات المادية، وتوفير الكوادر المتخصصة لإنقاذ هذا الموقع، وان المركز سيعمل دائما ضمن خطة للحفاظ على كافة المواقع الأثرية المهددة بالإزالة من قائمة التراث الإنساني العالمي.

جاء هذا التصريح عقب انتهاء المؤتمر الصحفي الذي عقد بالمركز الإقليمي العربي للتراث العالمي بالمنامة، و ترأسته وزيرة الثقافة البحرينية وبحضور كل من وزير الثقافة في الجمهورية اليمنية الدكتور عبد الله عوبل والمدير الجديد للمركز الدكتور منير بوشناقي والذي عمل سابقا مستشارا لمنظمة اليونسكو، مديرا عام للإيكو روم للتراث المعماري، وقد تم تدشين الموقع الالكتروني للمركز خلال المؤتمر الصحفي ، حيث أعلن بوشناقي عن الخطة الداعمة لإنقاذ مدينة زبيد اليمنية التاريخية المسجلة خطرا منذ 13 عاما ، بينما أكدت الوزيرة البحرينية ان المركز لن يسمح بإزالة اي موقع اثري عربي من قائمة التراث الإنساني العالمي .

وكان المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي قد دشّن موقعه الإلكتروني الجديد أمس معلناً عن أولى عمليّاته الميدانيّة في دعم التراث العالميّ في الوطن العربي في الجمهوريّة اليمنيّة.

كما اعلن مدير المركز الإقليمي للتراث العالمي الدكتور منير بوشناقي عن توقيع اتفاقية ما بين وزيرة الثقافة البحرينية ووزير الثقافة في الجمهورية اليمنية، مشيرا إلى أن المركز بصدد دراسة وضع مدينة زبيد وان العمل الميداني في المدينة من المتوقع أن يبدأ خلال شهر سبتمبر القادم، حيث ستتوجه بعثة من المركز إلى المدينة من أجل بناء أول مشروع نموذجي تراثي في المدينة ليكون نواة العمل لإنقاذها من قائمة المدن المعرضة لخطر الإزالة من قائمة التراث العالمي.

التقى رئيس البعثة الدولية للصليب الأحمر

محافظ عدن يترأس اجتماعاً للمجلس المحلي بالمحافظة

■ عدن/ وداد شبيلي:
تصوير/ محمد عوض

بحث الأخ وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن أمس مع السيد دانييل كافولي رئيس البعثة الفرعية للجنة الدولية للصليب الأحمر بعدن مجالات التعاون المشتركة والمساعدات التي تقدمها اللجنة لمحافظة عدن وكذا المشاريع الجاري تنفيذها بالمحافظة.

وفي اللقاء أشاد الأخ المحافظ بنشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمساعدات المقدمة من قبلها بالإضافة إلى الاهتمام بمشاريع البنى التحتية بالمحافظة وغيرها من المجالات الأخرى.

ومن جانبه أكد رئيس البعثة الفرعية بعدن للجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا اللقاء يأتي في إطار توسيع نشاطات وعمل اللجنة بمحافظة عدن ومعرفة احتياجاتها من المساعدات والمشاريع بالإضافة إلى ما ستقوم به من دورات للكوادر في مجال الجوانب الإنسانية وخاصة أثناء الصراعات والحروب، مشيراً إلى أن هذه الزيارة ستشمل أيضاً زيارة السجون وتفقد أحوال السجناء.

وخلال اللقاء قدم الأخ المحافظ لرئيس البعثة الدولية فكرة موجزة عن الأوضاع التي مرت بها محافظة عدن وبفضل جهود الجميع والجهات المعنية والمواطنين استعادت مدينة عدن حياتها الطبيعية واستتب فيها الأمن والاستقرار بالإضافة إلى ما ينتظره جميع المواطنين في كافة محافظات اليمن الحديثة والدستور الذي سيجمع عليه كافة المواطنين ويحمي حقوقهم وأمنهم واستقرارهم.

حضر اللقاء عضوا المجلس المحلي بالمحافظة الأخ رياض السقاف والأخ ردفان علي عنتر.

ومن جانب آخر ترأس الأخ وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن أمس اجتماعاً للمجلس المحلي بمحافظة عدن.

وناقش الاجتماع عدداً من التقارير المدرجة في جدول اجتماعه منها التقرير التفصيلي المقدم لدورة الاجتماع العادي الثاني للمجلس المحلي للفترة من يناير حتى مارس 2013م بالإضافة إلى التقرير العام المقدم لدورة الاجتماع العادي الثاني للمجلس للفترة نفسها لعام 2013م.

وكذا تقرير موجز عن المشاريع الاستثمارية الجارية في مجال الطرقات المقدم من مكتب الأشغال العامة والطرق.

كما تطرق المجلس إلى تقرير عن أوضاع الكهرباء بالمحافظة والمقدم من المؤسسة العامة للكهرباء، وتقرير عن الإيرادات المحلية المحصلة خلال يناير أبريل 2012م مقدم من مكتب المالية وتقرير عن وضع خدمات تموينات المياه لمجابهة صيف 2013م مقدم من المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تقرير عن مستوى إنجاز البرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المركزية لعام 2012م مقدم من مكتب التخطيط والتعاون الدولي وتقرير عن البرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المركزية لعام 2013م.

نائب وزير الداخلية يواصل زيارته الميدانية لعدن ويؤكد :

عدن قهرت التحديات .. وانتصرت للسياحة بمناخاتها الآمنة

■ عدن/ عيدروس نورجي :

قام اللواء علي ناصر لخشع نائب وزير الداخلية، في نطاق مواصلته لزيارته الميدانية والتفقدية لأوضاع الأجهزة الأمنية وجاهزيتها بمحافظة عدن، بجولة في مختلف مديريات المحافظة التي شهدت توافد أعداد كبيرة من مختلف محافظات الجمهورية والدول المجاورة لقضاء إجازة عيد الفطر المبارك.

وأوضح نائب وزير الداخلية بأنه كفيره من المواطنين سعيد جداً بما يشاهده من توافد للأعداد الكبيرة برفقة عائلاتهم وأطفالهم يستمتعون بقضاء إجازة عيد الفطر برحاب المنشآت السياحية بدون قلق أوعوائق تعيق تحركاتهم بهدف التنزه وشراء احتياجاتهم .. مثمناً جهود السلطة المحلية بمحافظة عدن التي أعدت برامج ثقافية وفنية وعرض مسرحيات وفنون تشكيلية من خلال إقامة الحفلات والأمسيات وعرض أفلام توعوية بأهمية الحفاظ على البيئة وأهم المعالم التاريخية والسياحية بالمحافظة، وذلك في ساحات صهاريج عدن التاريخية وخليج الفيل بشواطئ وسواحل جولدمور وأبين والغدير والمتنزهات السياحية وحدائق الأطفال في نطاق الجهود لاستعادة قطاع السياحة بمحافظة عدن عافيته.

وأكد اللواء علي ناصر لخشع نائب وزير الداخلية بأنه يستطيع القول إن محافظة عدن الباسلة استطاعت قهر كافة التحديات..وانتصرت للسياحة بمناخاتها الآمنة من خلال جهود رجال الأمن وتعاون مواطنيها الكرام تلك الجهود التي استطاعت إسقاط وتعرية مزاعم التناولات السيئة والفاقدة للمصداقية في انتشار المسلحين أعمال إرهابية في عدن والتي تأتي في سياق النيل من الاستقرار الأمني الذي تنعم به العاصمة الاقتصادية عدن وكافة محافظات الجمهورية ، داعياً وسائل الإعلام إلى تحمل مسؤوليتها بكل صدق وأمانة لمجابهة التناولات والأراجيف التي تسيء إلى سمعة الجمهورية اليمنية التي استطاعت تجاوز تداعيات الأزمة السياسية بعقلانية وحكمة القيادة السياسية ممثلة بفخامة المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ومعه كافة المكونات السياسية وجماهير شعبنا لبناء اليمن الجديد.

وأعرب نائب وزير الداخلية عن تقديره العالي لجهود وجاهزية كافة الوحدات والأجهزة الأمنية ولرجال المرور على تنظيم حركة السير والحد من ازدحامات السيارات الوافدة إلى عدن وللخطة الأمنية لإدارة أمن محافظة عدن التي حققت أهدافها لتأمين كافة فعاليات عيد الفطر المبارك والزائرين الكرام ضيوف محافظة عدن بهذه المناسبة الدينية ولتعاون الأهالي بمحافظة عدن مع رجال الأمن للحفاظ على أمن واستقرار محافظتهم المشهود لها بالانحياز للقانون ورفضها للعابثين بالسكينة العامة.

وقد حدد نائب وزير الداخلية يوماً في نطاق زيارته الميدانية لمحافظة عدن لاستقبال ضباط وأفراد الأمن لتلقي مطالبهم وملاحظاتهم في مبنى إدارة أمن محافظة عدن واستمع إلى همومهم ووجه بالتعامل مع قضاياهم وفقاً لأحكام القانون ومنحهم كافة استحقاقاتهم ودعاهم إلى مضاعفة جهودهم والانضباط في تأدية مهامهم لخدمة القانون والمواطنين.